حكومة «الوحدة» تضم 24 ووزير الاتصالات الأوفر حظاً لخلافة هنية... رايس تبرر «الفيتو» والمقاومة تهدد

أولمرت يرفض الإفراج عن البرغوثي ويخفض التوقعات حيال تقدم سياسي

■ الأراضي المحتلة، نيويورك - أ ف ب، يو بي آي

□ أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت رفضه الإفراج عن القيادي في حركة «فتح» مروان البرغوثي، وخفض سقف التوقعات حيال تقدم سياسي خلال زيارته الحالية للولايات المتحدة.

ونقلت إذاعة الجيش الإسرائيلي أمس عن أولمرت قوله لصحافيين إسرائيليين يرافقونه إلى الولايات المتحدة إن «إطلاق سراح البرغوثي ليس على جدول الأعمال ولا يجب توقع تطورات مهمة خلال المحادثات» التي سيجريها في البيت الأبيض.

ووصل أولمرت أمس واشنطن والتقى مساء وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس، فيما سيلتقي اليوم الرئيس الأميركي جورج بوش.

من جهة أخرى، أفادت وسائل إعلام إسرائيلية أن الإدارة الأميركية تتوقع من أولمرت أن يوافق على مطلبين يتعلقان بانتقال لواء بدر الفلسطيني من الأردن إلى قطاع غزة وتسليم الحرس الرئاسي الفلسطيني آلاف البنادق «بهدف تقوية الرئيس الفلسطيني محمود عباس». ونقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية عن مصادر سياسية إسرائيلية في واشنطن قولها إن الإدارة الأميركية تتوقع أيضا أن يحمل أولمرت «أفكارا جديدة» إلى المحادثات مع المسئولين الأميركيين وليس مقترحات لتسهيل حياة الفلسطينيين وتقوية عباس فقط.

ورفض أولمرت خلال حديث إلى الصحافيين الإسرائيليين في الطائرة التي أقلته إلى الولايات المتحدة التطرق إلى «تفاصيل مفاوضات متوقعة مع الفلسطينيين».

من جانب آخر، رفعت «إسرائيل» أمس الطوق الأمني الذي كان فرض على المناطق الفلسطينية كافة الجمعة الماضي بعد ورود عدة إنذارات ساخنة بشأن عزم فصائل فلسطينية مسلحة تنفيذ عمليات تفجيرية في «إسرائيل».

في المقابل، هددت أربع أذرع عسكرية مسلحة أمس الولايات المتحدة باستهداف مصالحها ومواطنيها في الأراضي الفلسطينية.

وحملت «ألوية الناصر صلاح الدين» الجناح العسكري للجان المقاومة الشعبية وكتائب «شهداء الأقصى» (المجلس العسكري الأعلى) وكتائب أحمد أبو الريش (سيف الإسلام) ومقاتلي فتح (كتائب التوحيد) في بيان مشترك «الشعب الأميركي تبعات دعم بلاده المستمر لـ(إسرائيل)، فهي التي وضعته في موقف لا يحسد عليه».

وأكدت الأجنحة أن «استخدام الإدارة الأميركية حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي (أمس الأول) ضد مشروع قرار لإدانة (إسرائيل) لارتكابها مجزرة بيت حانون» دفعها لاتخاذ قرار «جدي» مفاده أن تكون أميركا هدفاً مشروعاً لها تماماً كـ«إسرائيل».

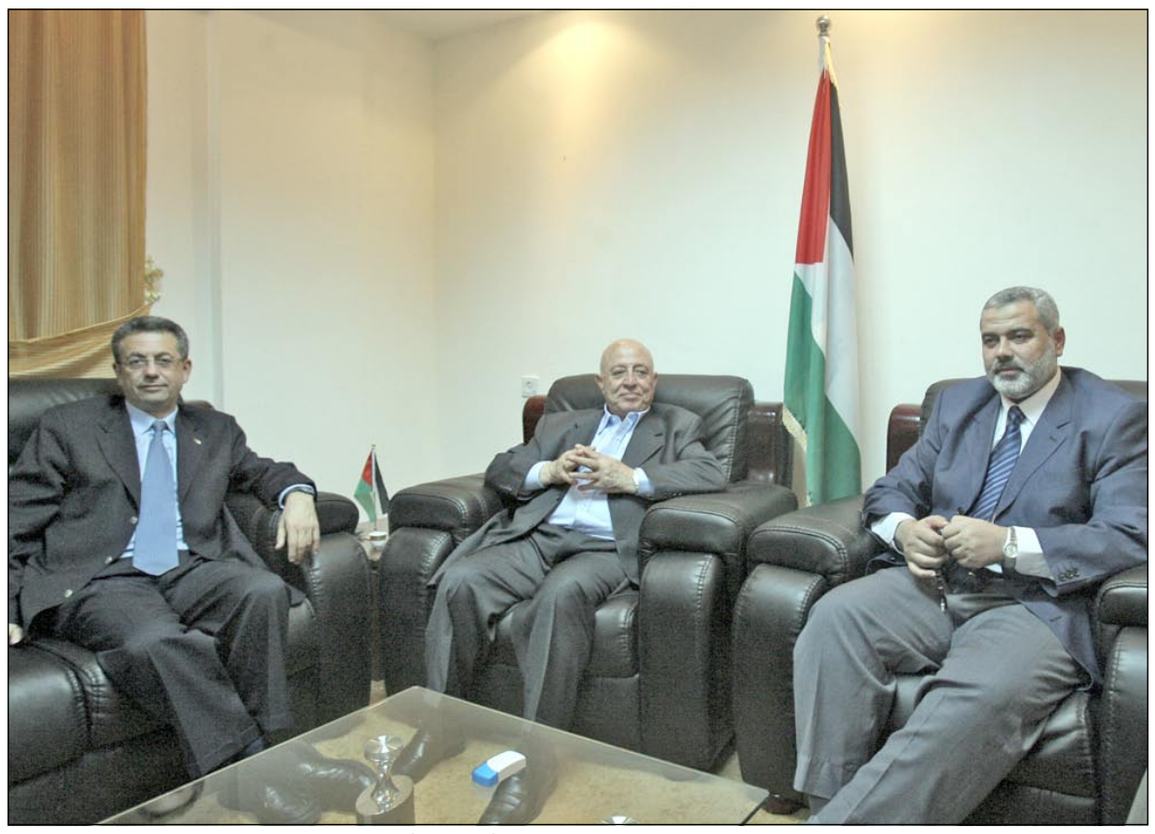

هنية في اجتماع قريع والبرغوثي في غزة أمس (أ.ف.ب)

من جانبها، صرحت وزيرة الخارجية الأميركية في بيان بأن الولايات المتحدة «اضطرت للتصويت ضد» مشروع قرار إدانة الهجوم الإسرائيلي الدموي على قطاع غزة، لأنه نص «منحاز».

وقالت رايس إن الولايات المتحدة «اضطرت للتصويت ضد» مشروع القرار «لأننا لا نعتقد بأنه (...) يخدم قضية السلام». وأضافت أن «القرار كان سيستخدم الحادث المأسوي في بيت حانون لإبراز أجندة سياسية منحازة». وتابعت «كان (مشروع) القرار يتضمن لهجة مثيرة للعواطف وغير ضرورية كانت ستفاقم الوضع في غزة، وهو لم يتطرق إلى الإرهاب أو يدين تهديدات (حركة المقاومة الإسلامية) حماس بتوسيع رقعة هجماتها ضد (إسرائيل) والولايات المتحدة».

في الداخل الفلسطيني، عقد أمس لقاء بين حركتي «فتح» و«حماس» بمشاركة رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية لبحث التفاصيل المتعلقة بهيكلية حكومة الوحدة الوطنية وتوزيع الحقائب.

وشارك في اللقاء إضافة إلى هنية كل من رئيس الوزراء السابق أحمد قريع وهو رئيس وفد «فتح» ورئيس كتلة «حماس» البرلمانية خليل الحية إلى جانب النائبين مصطفى البرغوثي وزياد أبو عمرو.

وذكر مسئول فلسطيني طلب عدم ذكر اسمه أن الحكومة «ستضم 24 وزيرا». وأضاف أن «(حماس) ستقدم اقتراحا بأن تتولى ثماني حقائب و(فتح) أربع حقائب. أما الفصائل الأخرى فتتولى ثماني حقائب فيما يتولى مستقلون أربع حقائب أيضا». وأشار المسئول نفسه إلى أن «فتح» ستقدم اقتراحا مشابها «يقضي بتولي (حماس) ثماني حقائب و(فتح) ست حقائب والفصائل الأخرى ست حقائب إضافة إلى أربع حقائب للمستقلين».

وأكدت مصادر فلسطينية مطلعة أمس، أن وزير الصحة الحالي باسم نعيم خرج من قائمة الترشيحات التي قدمتها «حماس» لرئاسة الحكومة المقبلة بعد تحفظات عباس على ترشيحه وأن فرص وزير الاتصالات الحالي جمال الخضري أصبحت أكبر لتولي هذا المنصب.

وكان أضيف إلى قائمة المرشحين لرئاسة الحكومة اسمان آخران هما الرئيس السابق للجامعة الإسلامية محمد عيد شبير وأمين سر مجلس أمناء الجامعة نفسها خالد الهندي. وذكرت مصادر في «حماس» أن اختيار مرشح رئاسة الوزراء حسم خلال المشاورات الأخيرة مع الرئيس إلا أن هناك تكتما شديدا على الاسم لحين الانتهاء من الاتفاق النهائي وإعلانه رسميا خشية حدوث مفاجآت «وخصوصا أن الرئيس يسعى إلى الحصول على ضمانات أميركية وأوروبية لرفع الحصار وأن شخصية رئيس الوزراء مرتبطة بهذه الضمانات».

ميدانياً، استشهد فلسطيني في قصف مدفعي إسرائيلي شمال قطاع غزة، في حين توفي آخر متأثرا بجروح أصيب بها خلال العملية العسكرية الإسرائيلية الأخيرة في بيت حانون.

موسى: «الفيتو» الأميركي يؤكد أن «عملية السلام منتهية تماماً»

السعودية تدعو إلى إرسال قوة دولية لحماية الفلسطينيين

■ القاهرة - د ب أ، أ ف ب

□ دعت المملكة العربية السعودية أمس خلال الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب الذي انعقد في العاصمة المصرية (القاهرة) إلى إرسال قوة مراقبة دولية لحماية الشعب الفلسطيني.

وأكد وزير الدولة للشئون الخارجية السعودي نزار بن عبيد مدني أن المملكة «تؤمن بأن الحاجة باتت ملحة لعقد مؤتمر دولي تحضره جميع الأطراف لوضع حد للمجازر البشعة ضد الشعب الفلسطيني لحمايته والمحافظة على حقوقه المشروعة».

وقال مدني في كلمته أمام الجلسة المغلقة للاجتماع: إن السعودية «تدعو المجموعة العربية للتحرك داخل مجلس حقوق الإنسان لإدانة (إسرائيل) وتؤيد إرسال قوة مراقبة من الأمم المتحدة للإشراف على حماية الشعب الفلسطيني من الإبادة وتطالب بتشكيل لجنة دولية للتحقيق في جرائم الحرب التي ترتكبها قوات الاحتلال ولتحديد المسئولية عن هذه الجرائم». كما دعا الوزير السعودي الجامعة العربية إلى كسر الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني من خلال قرار عملي جماعي «يخرج من دائرة الصمت والاحتجاج وإيجاد آلية متفق عليها لضمان توصيل الأدوية والأموال للشعب الفلسطيني».

من جانبه، أعرب الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى للصحافيين عن استيائه لـ «الفيتو» الأميركي في مجلس الأمن واعتبره رسالة تؤكد أن «عملية السلام منتهية تماماً».

من جهة أخرى، غاب وزير الخارجية اللبناني فوزي صلوخ عن المشاركة في الاجتماع على رغم حضوره للقاهرة خصيصاً من أجله ولقائه مع الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى عشية انعقاده لمناقشة ما سيتم طرحه من أفكار خلاله.

وأكدت مصادر دبلوماسية لبنانية بالقاهرة أن غياب صلوخ عن الاجتماع جاء التزاماً بقرار الاستقالة الجماعية لوزراء حزب الله وحركة أمل من الحكومة اللبنانية الحالية على رغم رفض رئيسها فؤاد السنيورة هذه الاستقالة.

موسى والشيخ خالد بن احمد آل خليفة خلال الاجتماع (رويترز)

حزب الله: النزول إلى الشارع إحدى الخطوات التي سنلجأ إليها

لحود: الحكومة باتت «فاقدة الشرعية الدستورية»

■ بيروت - أ ف ب، رويترز

□ اعتبر الرئيس اللبناني إميل لحود أمس أن الحكومة اللبنانية برئاسة فؤاد السنيورة باتت «فاقدة الشرعية الدستورية» بعد استقالة وزراء حزب الله وحركة أمل منها السبت، بينما قال حزب الله إن النزول إلى الشارع يمثل إحدى الخطوات التي سيلجأ إليها.

واعتبر لحود في كتاب رسمي أرسله إلى السنيورة أن الحكومة التي يرأسها الأخير «وفي ضوء استقالة جميع الوزراء من فئة معينة باتت فاقدة الشرعية الدستورية ومناهضة لمبادئ الدستور وأحكامه بحيث يكون كل اجتماع لمجلس الوزراء في ظلها باطلا بطلانا مطلقا وغير دستوري وما بني على باطل فهو باطل». واستند الرئيس لحود في موقفه إلى نصوص في الدستور ولاسيما الفقرة «ي» من مقدمته التي تنص على أنه «لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك» بين الطوائف اللبنانية، والمادة 95 التي تنص على أن «تمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة حتى تحقيق إلغاء الطائفية السياسية».

من جانبه، أكد عضو المكتب السياسي لحزب الله في الجنوب اللبناني الشيخ حسن عزالدين عدم عودة المستقيلين من الوزارة اللبنانية ما لم تستجب الحكومة لما كان مطروحا على طاولة التشاور وهو تشكيل حكومة وحدة وطنية. كما قال نائب أمين عام حزب الله الشيخ نعيم قاسم أمس إن حزب الله وحلفاءه سيلجأون إلى تظاهرات سلمية في الشارع في إطار تحرك شامل لتحقيق مطالبهم بتمثيل أكبر في الحكومة اللبنانية. وقال الشيخ نعيم قاسم في مقابلة هاتفية مع «رويترز» هذه «خطوة أولى. توجد خطوات أخرى سنناقشها مع حلفائنا بالتفصيل وسنعلن عنها تباعا لأن برنامجا للتحرك سيكون موجودا لإنقاذ البلد من هذه العقلية. ومع هذا نحن نعتبر أن ما نقوم به هو عمل سلمي حضاري يعبر عن مسئوليتنا بالكامل، كما يرغب الطرف الآخر في أن يعبر عن مسئوليته من خلال الحكم بأكثريته النيابية». وقال «إن الفريق الحاكم لا يريد أن يشارك الآخرون في النهوض بالبلد الذي يتراجع يوما بعد يوم فأصبح وجودنا داخل الحكومة نحن وحركة أمل عبارة عن تغطية لحكومة عاجزة لم تعد قادرة على القيام بمسئولياتها، والأكثرية النيابية مصرون على أن يبقوا على هذه الشاكلة، إذن فليقوموا بتجربتهم وحدهم وليتحملوا مسئوليتهم، من هنا كانت الاستقالة من الحكومة». إلى ذلك، نعى عضو المجلس المركزي لحزب الله في الجنوب اللبناني عبدالله قصير الحوار الوطني. وقال إن مشروع المحكمة الدولية المكلفة بشأن اغتيال الحريري كان السبب في فشل لقاء الحوار مع فريق 14 آذار.

من جانبها، أعربت فرنسا على لسان وزير خارجيتها فيليب دوست بلازي عن الأمل في «ألا يؤثر قرار تشكيل محكمة دولية على عزم الحكومة اللبنانية على مواصلة العمل الشجاع لبسط السيادة اللبنانية».

وقال بلازي إنه من «المهم أيضا أن تواصل الحكومة اللبنانية بشجاعة مطالبتها بهذه المحكمة وتحديدها كي لا يستمر هذا النوع من عمليات القتل».

نبيه بري في حوار مع بعض المشاركين في الاجتماع (إي.بي.ايه)

3 كتل برلمانية كويتية تتفق على استجواب السنعوسي

■ الكويت - حسين عبدالرحمن

□ اتفقت 3 كتل برلمانية هي الكتلة الإسلامية والليبرالية «الوطنية» والشعبية لأول مرة، على الاشتراك في الاستجواب المقدم إلى وزير الإعلام الكويتي محمد السنعوسي، والذي تم فيه تحديد محاور الاستجواب بحيث يتناول كل نائب يمثل اتجاهاً معيناً، جانباً من تلك المحاور.

وكشف النائب فيصل المسلم عن أن الاستجواب يتكون من 4 محاور، المحور الأول يتناول الحريات الإعلامية، والثاني يتناول التجاوزات المالية، والثالث يتناول إخلال وزارة الإعلام بمسئولياتها لحماية المجتمع والنشء، أما المحور الرابع فيتعلق بإخلال وزير الإعلام بمبدأ التعاون مع مجلس الأمة. ويمثل تيار الكتلة الإسلامية النائب فيصل المسلم والكتلة الوطنية الليبرالية النائب أحمد الميلفي، أما كتلة العمل الشعبي فسيمثلها النائب مسلم البراك الذي تعده الحكومة من أكبر العقبات في الاستجواب وذلك لطريقة طرحه وصوته الجهوري الذي يدفع الجمهور إلى حضور الجلسة، إذ ينال دائماً تصفيق الحضور، ما يدفع بالرئيس جاسم الخرافي إلى تحذير الجمهور. وقالت مصادر في وزارة الإعلام إن الحكومة ستدرس استجواب السنعوسي في حال تضمنه قضايا غير مقنعة وبعيدة عن الإعلام يتورط فيها الوزير وعندئذ فإنها ستطلب إحالة الأمر إلى المحكمة الدستورية لمعرفة مدى دستورية الاستجواب المقدم من الكتل الثلاث. من جانبه، تمنى وزير الإعلام أن يكون الاستجواب في إطار مسئوليته السياسية للوزارة وليس في شئون خاصة.

إلى ذلك، قال النائب صالح عاشور: «إن استجواب السنعوسي مبيتٌ منذ إعلان توليه وزارة الإعلام ولذلك فإن الاستجواب سيخرج عن أهدافه أثناء المناقشة حينما تثار موضوعات تخص الوزير شخصياً مثل مؤسساته الخاصة وتجارته الخاصة قبل توليه الوزارة».

ومن ناحية أخرى، مازالت الحكومة الكويتية تتعرض لهجوم من النواب وخصوصاً بشأن موقفها المتشدد من عدم إلغاء القروض الاستهلاكية عن المواطنين وزيادة العلاوة الاجتماعية وهو الأمر الذي دفع النائب ضيف الله بورمية إلى انتقادها في سعيها إلى إلغاء قروض العراق.

ويسعى وزير المالية الكويتي بدر الحميضي إلى التصدي للنواب الذين يحاولون إسقاط القروض الاستهلاكية عن المواطنين. وقال الوزير: «إنه من غير العدل أن نلغي القروض الاستهلاكية عن فئة من المواطنين وتتحمّل الدولة هذه القروض في حين من لم يقترض يتساوَ مع الذي اقترض». وأوضح «بهذا الأسلوب نكافئ المقترضين ونسهم في ترسيخ مفهوم عدم العدالة بين المواطنين». وترفض الحكومة مطالب النواب بعقد جلسة خاصة لإسقاط القروض الاستهلاكية. إلا أن بورمية شن هجوماً قاسياً على الحكومة واتهمها بأنها تلغي القروض والديون عن العراق في حين تتناسى الشعب الكويتي ولذلك فإنه يعتزم عقد سلسلة من الندوات في المناطق الخارجية. يذكر أن إسقاط القروض يلقى رفضاً من نواب المناطق الداخلية.

السنعوسي يسعى إلى التفاهم مع النواب الاسلاميين (خاص بـ«الوسط»)

وزراء «داخلية الخليج» يبحثون الإرهاب اليوم

■ الرياض - يو بي آي

□ يعقد وزراء الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي في أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة اليوم (الاثنين) اجتماعاً يبحثون خلاله الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب. وقالت مصادر في العاصمة السعودية (الرياض) ان وزراء الداخلية في الدول الـ6 «سيبحثون عدداً من الملفات الأمنية وفي مقدمتها مكافحة الإرهاب والجهود المبذولة لمحاربته والقضاء عليه وتبعات التدهور الأمني المتزايد ونشاط الجماعات المسلحة المشبوهة وانعكاسه على أمن دول الجوار إلى جانب جرائم المخدرات وتهريبها وغسيل الأموال والقرصنة البحرية».

وأضافت المصادر أن الوزراء المعنيين سيبحثون أيضاً «الأوضاع في العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة». وأردفت أن وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز سيرأس وفد المملكة في الاجتماع الخامس والعشرين لوزراء الداخلية الذي من المقرر أن يستمر يومين. ويتضمن جدول أعمال الوزراء عدداً من الموضوعات بينها مسار التنسيق والتعاون الأمني بين الدول الأعضاء من مختلف جوانبه وتوصيات اللجان الأمنية المتخصصة التي عقدت اجتماعاتها خلال العام 2006. وسيتم على هامش اجتماع الوزراء تقديم جائزة مجلس التعاون لدول الخليج العربية للبحوث الأمنية للفائزين بها.

استقالة ضابط كبير في الجيش الإسرائيلي

■ تل أبيب - يو بي آي

□ قدم قائد الفرقة 91 في الجيش الإسرائيلي العميد غال هيرش استقالته أمس قبل وقت قصير من تقديم تقرير بشأن التحقيق في قضية أسر حزب الله جنديين إسرائيليين في 12 يوليو / تموز الماضي يحمله المسئولية. وأفادت تقارير أن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي دان حالوتس طلب من هيرش التراجع عن الاستقالة، لكن الأخير رفض ذلك. وقال موقع «هآرتس» الالكتروني إن رئيس طاقم التحقيق في أداء الفرقة 91 اللواء في الاحتياط دورون ألموغ قال في محادثات كثيرة في الآونة الأخيرة إنه مصر على رأيه بأن على هيرش إنهاء مهماته في الجيش الإسرائيلي في ضوء نتائج التحقيق، وأنه أبلغ موقفه هذا لهيرش في اتصال هاتفي قبل أسبوع.